

Distr.: General
10 November 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا، ووفقاً للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، يشرفني
أن أحيل طيه تقرير منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من
القرار الأخير وبشأن العوائق التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية للصومال (انظر المرفق).
وأكون ممتناً لكم لو قمتم بتوجيه اهتمام أعضاء المجلس إلى هذه الرسالة ومرفقها
وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ه. س. بوري

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن
الصومال وإريتريا



المرفق

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، يشرفني أن أحيل طيه تقرير منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في الصومال (انظر الضميمة).

ويود مجتمع المساعدة الإنسانية العامل في الصومال أن يفيد بأنه يبقي على تعريفه لمصطلح "الشريك المنفذ" كما ورد في التقرير الأول لمنسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية، عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، وفيما يلي نصه: "الشريك المنفذ" منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف.

ويتسم الشركاء المنفذون بإحدى الخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءاً من عملية النداءات الموحدة للصومال (أو عملية الصندوق الإنساني المشترك)؛

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة، مع مرفقها، وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) فاليري أموس

وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التقرير الرابع الذي يُقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١)، أي القرار اللاحق لقرار المجلس ١٩١٦ (٢٠١٠). ويطلب المجلس في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٢ إلى منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أن توافيه بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بتقرير عن تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من القرار نفسه، وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال، من خلال الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية المتمتعة بمركز المراقب لدى الجمعية العامة.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير الرابع الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويركز التقرير في المقام الأول على المناطق الصومالية الخاضعة لسيطرة حركة الشباب التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملاً بأحكام الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).
- ٣ - وعلى غرار التقارير الثلاثة السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125)، يوجز هذا التقرير العوائق التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية وآثارها على عمليات تقديم المساعدة، وكذلك تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدات الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها.
- ٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاوتت البيئة الأمنية في مختلف أنحاء الصومال حسب المنطقة وأحيانا حسب المقاطعة. فقد ظل شمال الصومال وشماله الشرقي مستقرين بوجه عام مع وجود جيوب توتر نتيجة الاغتيالات التي استهدفت رجال الأعمال ومسؤولين بالإدارة أو نتيجة وقوع اشتباكات بين العشائر بين الحين والآخر. واستمر الوضع متقلبا في جنوب الصومال ووسطه، بما في ذلك مقديشو، مع وقوع اشتباكات وجيزة ولكنها عنيفة بين عدد من الأطراف، بما في ذلك قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، والقوات المتحالفة معها، وحركة أهل السنة والجماعة، وحركة الشباب. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، دخلت القوات الكينية الصومال. وذكر بيان صحفي صادر عن مكتب المتحدث باسم الحكومة

الكينية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر أن الهدف من هذه العملية العسكرية ملاحقة حركة الشباب والحد من تقييد عملياتها بعد أن أصبحت تشكل تهديداً لأمن كينيا واقتصادها.

٥ - وكما ورد في التقرير السابق (S/2011/125)، لا تزال المنطقتان الوسطى والجنوبية من الصومال تشكلان بؤرة أزمة الجفاف والمجاعة. ورغم صعوبة الوصول إلى هاتين المنطقتين، فقد يمكن إيصال مساعدات إنسانية إلى معظم مناطق البلد، بما في ذلك المناطق المتضررة من المجاعة.

ثانياً - العوائق التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها على العمليات

٦ - لم يخرج الصومال من حالة الطوارئ المطولة والمعقدة التي يشهدها على مستوى المساعدات الإنسانية. فمعظم مناطق الجنوب لا تزال تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وهذه المناطق هي أيضاً المناطق التي توجد فيها معظم الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية، بخلاف بعض المناطق الحدودية ومقديشو. وتخضع معظم المناطق الحدودية المتاخمة لكينيا لسيطرة الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية. ولا يزال الأمن منعزلاً بدرجة كبيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المناوئة للحكومة والجماعات المؤيدة لها، الأمر الذي يقوض عمليات إيصال المساعدة الإنسانية. ويظل المشردون في حالة تنقل دائم أيضاً نتيجة لانعدام الأمن. وأدى وقوع مجاعة على مدى الشهور الأربعة الأخيرة إلى زيادة أكبر في عدد المشردين.

٧ - وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١١، أعلنت حركة الشباب أنها ستسحب من جميع مناطق مقديشو تقريباً، وإن كانت ستواصل هجماتها على الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وطرأت منذ انسحاب حركة الشباب زيادة ملحوظة في عدد الهجمات التي شنت بواسطة الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على المركبات، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والقنابل اليدوية. وكان للتراجع تأثير كبير على السكان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سجلت منظمة الصحة العالمية ٤٢٦ ٧ إصابة في المستشفيات الرئيسية الثلاثة في مقديشو في الفترة من آذار/مارس إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وارتفع هذا العدد إلى ١٥٩٠ إصابة في أيار/مايو.

٨ - وحتى الربع الثاني من العام الحالي، ظل النزاع السبب الرئيسي لتشريد الأشخاص. واعتباراً من حزيران/يونيه، أصبح الجفاف والمجاعة السبب الرئيسي للتشريد. وفي تموز/يوليه، سجلت أكثر من ٥٥٠٠٠ حالة تشرد داخلي. وكان يصل إلى مقديشو، على سبيل المثال، ما متوسطه ١٠٠٠ شخص يومياً في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفرّ آخرون إلى بلدان مجاورة، وأصبح ٢٩٤٠٠٠ صومالي لاجئين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩ - وأدى عدم سقوط أمطار في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، وعدم كفاية الأمطار في الموسم السابق، إلى فقد المحصول ونفوق الماشية وزيادة أسعار الماء والحبوب. وأدى الجفاف الذي أعقب ذلك إلى إعلان المجاعة في منطقتين في جنوب الصومال (منطقة شبيلي السفلى وأجزاء من باكول) في تموز/يوليه وتضرر أكثر من ٣٥٠.٠٠٠ شخص. ومع بداية أيلول/سبتمبر، كانت المجاعة قد انتشرت إلى أربع مناطق أخرى (منطقة باي، وأجزاء من منطقة شبيلي الوسطى، ومناطق المشردين داخليا في ممر أفغويي وفي مقديشو) فارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون خطر الموت إلى نحو ٧٥٠.٠٠٠ شخص.

١٠ - ونتيجة للمجاعة وطول أمد النزاع، زاد عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بصورة عاجلة من ٢,٤ مليون شخص في آذار/مارس إلى ٤ ملايين شخص في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويعيش ثلاثة أرباع الأشخاص الذين طالتهم الأزمة في الصومال والبالغ عددهم أربعة ملايين شخص في جنوب الصومال. وارتفع أيضا عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في الصومال من ٣٩٠.٠٠٠ طفل إلى ٤٥٠.٠٠٠ طفل، يقيم ٧٥ في المائة منهم في المناطق الجنوبية. وتبلغ معدلات سوء التغذية في مناطق الجنوب مستويات مفرجة. ففي منطقة باي، على سبيل المثال، بلغت معدلات سوء التغذية الحاد العام ٥٨ في المائة.

١١ - ولم يجر حتى الآن تأمين إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى السكان الذين طالتهم الأزمة في جنوب الصومال. وكان السماح المحدود بإيصال هذه المساعدة نتاج مفاوضات مطولة. وعلى الرغم من العوائق التي تعترض إيصال المساعدة، استطاعت المنظمات الإنسانية توسيع نطاق أنشطتها منذ إعلان المجاعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة، الوطنيين والدوليين، العاملين في الصومال في جميع الأوقات نحو ٩٠٠ موظف، وحدثت زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في عدد الموظفين في مقديشو في حزيران/يونيه.

١٢ - ويحدث هذا التوسع في الأنشطة بمساعدة عدد من الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال المساعدة الإنسانية، كان وجودها في الصومال إما محدودا للغاية أو منعدما. وفي حين تعمل معظم الأطراف الجديدة الآن في مقديشو، فإن عددا منها يعمل الآن أيضا في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وقد أدى تزايد حضورها إلى زيادة القدرة الكلية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية.

١٣ - وزاد عدد المستفيدين من المساعدة الغذائية منذ تموز/يوليه ثلاثة أضعاف، أي من ٧٧٠.٠٠٠ شخص إلى ٢,٢ مليون شخص؛ وبلغت نسبة المستفيدين في الجنوب ٧٧ في المائة. وقام أيضا الشركاء العاملون في قطاعات المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي،

بتوسيع نطاق التدخلات، فازداد عدد المستفيدين من التدخلات المستدامة في مجال المياه من ٦٥٨ ٠٠٠ شخص بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه إلى نحو ١,١ مليون شخص بحلول أيلول/سبتمبر؛ واستفاد ١,٨ مليون شخص من التدخلات الطارئة في مجال المياه بنهاية أيلول/سبتمبر. وقام الشركاء في قطاع الصحة بتوزيع ناموسيات معالجة بمبيد حشري طويل المفعول إلى ٣٩ ٥٠٠ أسرة معيشية للحد من انتشار الملاريا. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، قدّر عدد الأطفال الذين أدخلوا مستشفيات للعلاج من سوء التغذية الحاد، الشديد والمتوسط، بنحو ٣٩١ ٠٠٠ طفل، وبلغ عدد الأسر المعيشية التي قدّمت تغذيةً تكميلية شاملة لأطفالها دون الخامسة، الذين يعانون من سوء التغذية، أكثر من ٨٥ ٠٠٠ أسرة (٥١٢ ٠٠٠ شخص تقريبا). وزوّدت المرافق الصحية أيضا بمليون اختبار للتشخيص السريع و ٥٦٠ ٠٠٠ جرعة من الأدوية المضادة للملاريا. وجرى تطعيم أكثر من ٧٥٥ ٠٠٠ طفل دون الخامسة عشرة ضد الحصبة في مقديشو وفي مقاطعتي جيدو وباكول اللتين يمكن الوصول إليهما. وتلقت نحو ١٣ ٠٠٠ أسرة معيشية في جنوب السودان تحويلات نقدية و/أو بطاقات تموينية.

ثالثا - تدابير تخفيف حدة المخاطر

١٤ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٩٧٢ (٢٠١١) الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من حدة تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها؛ وطلب إلى منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أن توافيه بتقرير عن تنفيذ هذه التدابير بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأيضا بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأجرى منسق الشؤون الإنسانية في الصومال، باسم منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، استقصاء للمنظمات العاملة في الصومال بشأن تدابير التخفيف التي ينفذها مجتمع المساعدة الإنسانية.

١٥ - واعتمد فريق الأمم المتحدة القطري إطارا لإدارة المخاطر في المؤسسة لكي تستخدمه جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الصومال (بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج التي تقدم مساعدات إنسانية وإغاثية). ومنذ صدور آخر تقرير، قام الفريق رسميا بإنشاء وحدة لإدارة المخاطر ضمت موظفين ورأسها مديرًا للمخاطر. وينصب تركيز الوحدة الرئيسي على تيسير إيصال المساعدة إلى الشعب الصومالي بفعالية وكفاءة وبطريقة منسقة مع تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بإيصالها.

١٦ - ويؤدي وجود محلل (قواعد بيانات) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وحدة إدارة المخاطر إلى توفير قدرة متفرغة لدعم نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمتعاقدين

وتعهدده ومواصلة تطويره. ومنذ صدور آخر تقرير، تولى إدخال البيانات في هذا النظام سبعة أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري، حتى أصبح يحتوي الآن على بيانات أكثر من ١٠٠٠ كيان متعاقد. وسيتم ربط هذا النظام أيضا بقوائم الجزاءات ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس الأمن، من قبيل القرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، لتحسين دعم عمليات العناية الواجبة التي يبذلها الفريق وتعزيزها.

١٧ - وتشارك وحدة إدارة المخاطر بصورة نشيطة في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسة في الصومال، وكذلك في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ومع المجتمع الدولي. وقدّم تدريب إضافي في مجال إدارة المخاطر إلى موظفي الأمم المتحدة في الصومال، وكذلك إلى الشركاء المنفذين والجهات المانحة، وإلى موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومنذ صدور آخر تقرير، جرى تدريب ١٠٠ شخص آخر، وبذلك بلغ مجموع الأشخاص المدربين أكثر من ٢٥٠ شخصا في مختلف مناطق الصومال (مقديشو، وغاروي، وغالكاكيو وهرغيسا) وفي نيروبي، كينيا. واضطلع مدير المخاطر أيضا بمهمة إلى أفغانستان لتشجيع إنشاء وحدة لإدارة المخاطر كما يقوم حاليا بدعم تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة في مقر الأمم المتحدة.

١٨ - ويعتمد عدد كبير من المنظمات المنفذة للمشاريع الإنسانية، ولو جزئيا على الأقل، على الإدارة والرصد عن بعد. وتسليما بضرورة الحفاظ على نزاهة الصندوق الإنساني المشترك وخضوعه للمساءلة، يجري حاليا تنفيذ تدبيرين أساسيين للتخفيف من حدة مخاطر إساءة استخدام الصناديق. فأولا، أدى استخدام نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمتعاقدين إلى تمكين فريق الأمم المتحدة القطري من تحديد الوكالات والمتعاقدين العاملين في الصومال، ومعرفة الأنشطة التي يضطلعون بها، والتحقق من الجهات المرجعية. وثانيا، يعتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراء مراجعة خارجية للحسابات لجميع المشاريع التي تمويلها المنظمات غير الحكومية بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية إلى عدد من المشاريع.

١٩ - وواصل مجتمع المساعدة الإنسانية تعزيز آليات المساءلة والرصد على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، تُستخدم الصور الملتقطة بالسواتل بشكل متزايد للتحقق من تنفيذ المشاريع. وتلقت أيضا واحدة من أكبر المجموعات تمويلا من خلال الصندوق الإنساني المشترك للقيام بمشروع تجريبي لرصد الإنجازات التي تحققها المجموعات. وقام الصندوق أيضا بتعيين موظف متفرغ في الصومال لرصد عينة من المشاريع التي يمولها الصندوق. ومواصلة تعزيز الرصد، يقوم الصندوق بعملية لتحديد الدروس المستفادة عقب كل عملية تمويل معيارية.

٢٠ - ويدل استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الصندوق على ثقة هذه الجهات في خضوع الصندوق للمساءلة؛ فقد أنشئ الصندوق في ٢٠١٠ وخصصت له ميزانية قدرها ٢٠ مليون دولار؛ ومنذ بداية العام، خصص للصندوق مبلغ قدره ٧٣ مليون دولار. وخصص نحو ٧٢ في المائة من هذا التمويل للمشاريع التي تساعد الأهالي في وسط الصومال وجنوبه.

٢١ - ولم يكشف الاستقصاء الذي أجراه منسق الشؤون الإنسانية، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٤، عن أي حالات لإساءة استخدام المساعدة أو اختلاسها. وحددت حالة تسييس واحدة للمساعدة، حيث أفادت إحدى المنظمات أن الإدارة المحلية كانت تمنع توظيف موظفين جدد، وكذلك تنفيذ مشاريع معينة. ولا تزال هذه المسألة دون حل.

٢٢ - وذكرت المنظمات التي أجابت على الاستقصاء أنها مستمرة في استخدام تدابير التخفيف وتنقيحها. وعلى سبيل المثال، يقوم جميع المجهين بفرز كيان أو أكثر من الكيانات التالية بالرجوع إلى قوائم جزاءات الأمم المتحدة: الموظفون الوطنيون أو الدوليون، أو الشركاء المنفذون، أو المتعاقدون.

٢٣ - وإضافة إلى التدابير الواردة في التقارير السابقة، تزيد المنظمات في الوقت الحالي من متطلبات الإبلاغ الدوري لموظفيها ولشركاء المنفذين، لا سيما أثناء أزمة المجاعة الراهنة. ولضمان زيادة المساءلة، شرعت بعض المنظمات أيضا في دمج موظفيها مع الشركاء المنفذين في تحمل المسؤولية عن الجوانب اللوجستية، والتمويل، والإبلاغ. وأفادت إحدى المنظمات أنها عينت موظفا لمراقبة الامتثال لعملياتها في الصومال.

رابعاً - أثر القرارات ١٩١٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٢ (٢٠١١)

٢٤ - منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) والقرار اللاحق له ١٩٧٢ (٢٠١١)، لا تزال وجهات النظر منقسمة بشأن ما للقرار من تأثير في التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة. ويبدو أن الآراء متوافقة بشكل عام على أنه بالرغم من تأخر التمويل في البداية في عدد من الحالات، فلم يكن للقرارين سوى تأثير محدود على توقف التمويل بوجه عام. وترى بعض المنظمات أن الفقرة المتعلقة بإعفاء المساعدة الإنسانية في القرار مكنتها من مواصلة العمل، وخصوصا في وسط الصومال وجنوبه. وهناك اتفاق عام على أن التشريعات الوطنية التي تسنها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب كان لها تأثير أكبر في القدرة على الاستفادة من الأموال.

٢٥ - وفيما يتعلق بتأثير القرار على المنظمات العاملة في الصومال، كشف الاستقصاء عن أن معظم المنظمات لا ترى أن للقرار تأثيرا كبيرا في عملياتها الإنسانية. ويتماشى ذلك مع الاستنتاجات التي خلصت إليها استقصاءات سابقة بشأن التقارير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠).

الخلاصة

٢٦ - لا تزال غالبية سكان الصومال في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويقوم غالبية الأشخاص المحتاجين في مناطق تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الواردة أسماؤها في قرار مجلس الأمن. ولا تزال المخاطر المرتبطة بإيصال المساعدة الإنسانية مرتفعة في هذه المناطق، وكذلك في مناطق أخرى في الصومال. وقد تحسنت التدابير المتخذة لإدارة المخاطر وتخفيف حدتها منذ تقديم التقرير الأول إلى مجلس الأمن، ويجري تنقيح هذه التدابير باستمرار حتى تتجاوب مع البيئة المتغيرة والمعقدة في الصومال.